المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵔⴰⵢ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏ
National Human Rights Council

التقرير السنوي حول حالة حقوق الإنسان في المغرب 2022

صيغـــــة خاصـــــة بالأطفـــــال

إعادة ترتيب الأولويات لتعزيز فعلية الحقوق

1. تقديم

يطلق المجلس الوطني لحقوق الانسان مبادرة جديدة لتقديم تقريره السنوي، حيث سيضع رهن إشارة الأطفال نسخة خاصة بهم.

إن هذه المبادرة هي فرصة لمتابعة المجلس استراتيجيته مع الأطفال حول مواضيع تهمهم، وكيف يرون عبرها ضمان حقوقهم. مثلا موضوع تزويج الطفلات، فإذا كنت أنظر إليه في إطار مقاربة شمولية، وأربطه بالحق في الحماية وفق مقتضيات المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل، وفي نفس الوقت أربطه بمبدأ المشاركة الذي تنص عليه المادة 12 من نفس الاتفاقية، أي أن الطفل هو شريك وفاعل أساسي في صياغة المنظومة الحمائية الوطنية وليس مجرد مستفيد من خدماتها كما نعتقد أحيانا. ونفس المادة تلزم الدول الأطراف في الاتفاقية بالاستماع إلى الأطفال وأخذ آرائهم خلال بلورة وإنجاز وتقييم السياسات العمومية وخلال إعداد التشريعات الوطنية.

وكان المجلس قد أطلق، من مدينة كلميم، استشارات جهوية في الجهات الاثني عشرة للمملكة المغربية، ليتقدم الأطفال بتقريرهم الخاص للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل يستعرض أراءهم واقتراحاتهم لضمان حقوقهم.

مبادرتنا هاته تدخل ضمن مقاربة إعمال الحق في مشاركة الأطفال التي تتطلب بشكل أساسي ولوج الأطفال إلى المعلومات والمعطيات التي تتلاءم ومستوى نضجهم، وتوفير أدوات ودعامات خاصة بهم. حرصنا على إعداد أدوات ووثائق خاصة بالأطفال بشكل تدريجي، وإعداد صيغة خاصة بالأطفال لاتفاقية حقوق الطفل، ثم مطوية لتقديم الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل.

إننا نسعى لمأسسة مبدأ المشاركة، على المدى المتوسط، والمأسسة تعني أن مشاركتكم، أنتم الأطفال تصبح منظمة بنصوص لها قوة قانونية أو من خلال مساطر إدارية.

إنني مقتنعة كل الاقتناع بأنه يمكننا الانتقال من مشاركة استشارية إلى مشاركة فعلية أسميها شخصيا "مشاركة تعاقدية" ننتقل بها من مقاربة الاشتغال على الأطفال (Travail sur les enfants) إلى مقاربة الاشتغال مع الأطفال (Travail avec les enfants).

هدفنا تعزيز المشاركة وتشجيعها وتنميتها...مشاركة فيما يهم حياة الاطفال... وفي حياتنا نحن جميعا.

آمنة بوعياش
رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

2. ماذا تعرف عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان؟

المجلس الوطني لحقوق الإنسان هو مؤسسة وطنية مستقلة لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها يوجد مقره بمدينة الرباط وله 12 لجنة جهوية لحقوق الإنسان تتوزع على جميع جهات المغرب. الحماية تعني بالأساس الحماية من الانتهاكات، أي من عدم ولوج الأفراد إلى حقوقهم الأساسية التي ينص عليها الدستور المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان التي صادق عليها المغرب. النهوض بحقوق الإنسان يعني أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يعمل بالأساس على نشر ثقافة وقيم حقوق الإنسان، مثلا أندية المواطنة وحقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية هي جزء من هذا العمل. كما يشارك المجلس كل سنة في المعرض الدولي للنشر والكتاب للعمل على نشر ثقافة حقوق الإنسان.

مؤسسة مستقلة يعني أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان غير تابع لأية سلطة سواء تنفيذية وهي الحكومة والوزارات أو تشريعية وهي البرلمان أو قضائية وهي رئاسة النيابة العامة والمجلس الأعلى للسلطة القضائية.

على مستوى حقوق الطفل، يحتضن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، منذ شهر شتنبر 2019، الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل. مهمة هذه الآلية هي تلقي شكايات الأطفال ومعالجتها بتعاون مع الأطفال. كما يشتغل المجلس مع الأطفال في كل برامجه المتعلقة بالنهوض بحقوق الإنسان سواء على المستوى المركزي أو على مستوى اللجن الجهوية لحقوق الإنسان.

يقدم المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا سنويا عن وضعية حقوق الإنسان لجلالة الملك، كما يوجه نسخة إلى رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل على نشره واطلاع العموم عليه. من جهة أخرى يتفاعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومنها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تقوم بتتبع تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل من طرف الدولة المغربية.

3. ماهي الآليات المحدثة لدى المجلس لتعزيز حماية حقوق الإنسان؟

في إطار العمل المتعلق بحماية حقوق الإنسان، تم إحداث ثلاث آليات وطنية بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان وهي:

1.3. الآلية الوطنية للتظلم الخاصة بالأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل:

عمل هذه الآلية هو تلقي ومعالجة شكايات الأطفال. خلال معالجة الشكايات تقوم الآلية بأبحاث وتحريات كما تنظم جلسات استماع سرية مع الأطفال وكل من له علاقة بالشكاية.

2.3. الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب:

عمل هذه الآلية هو القيام بزيارات للأماكن التي يوجد فيها أشخاص محرومون من حريتهم من أجل حمايتهم من التعرض للتعذيب والمعاملة المهينة والعقوبة القاسية (السجون، مستشفيات الأمراض العقلية، مراكز حماية الطفولة، إلخ).

3.3. الآلية الوطنية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة:

عمل هذه الآلية هو تلقي ومعالجة شكايات الأشخاص في وضعية إعاقة. كما تعمل على تعزيز الحقوق الواردة في اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

4. لماذا ينجز المجلس الوطني لحقوق الإنسان تقريرا سنويا حول وضعية حقوق الإنسان بالمغرب؟

حسب القانون المنظم للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقوم المجلس برفع تقرير سنوي إلى جلالة الملك عن حالة ووضعية حقوق الإنسان بالمغرب. يوجه المجلس نسخة من هذا التقرير إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين. الغاية من هذا التقرير تحليل وضعية حقوق الإنسان بالمغرب مع تقديم توصيات واقتراحات للنهوض بهذه الحقوق.

منذ سنة 2019 دأب المجلس الوطني لحقوق الإنسان على تقديم تقارير سنوية كل سنة.

5. لماذا صيغة من التقرير خاصة بالأطفال؟

إن إعمال مبدأ مشاركة الأطفال، وفق المعايير الدولية الخاصة بحقوق الطفل، هو جزء أساسي من الاستراتيجية الجديدة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان 2022-2024. إعمال مبدأ المشاركة يعني تمكين الأطفال دون تمييز، أي جميع فئات الأطفال، من المشاركة في العمل سواء منه الخاص بحماية حقوق الإنسان أو النهوض بها. حسب لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل لا يمكن الحديث عن مشاركة الأطفال دون أن يتم مسبقا العمل على ولوجهم إلى معلومات تتلاءم ومستوى نضجهم. إذن فالولوج إلى المعلومة هو المحطة الأولى في مسلسل النهوض بمشاركة الأطفال.

بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فالطفل هو فاعل أساسي وليس مجرد مستفيد من خدمات يقدمها له المجلس. من هنا جاء الالتزام بتقديم التقرير السنوي للمجلس بصيغة ملائمة للأطفال.

6. ماهي أهم التوصيات التي جاءت في تقاريره الثلاثة الأخيرة 2019 و2020 و2021 على مستوى حقوق الطفل؟

على المستوى القانوني:

- إعداد مدونة شاملة للطفولة تجمع كل القوانين المتعلقة بحقوق الطفل وتأخذ بعين الاعتبار ما جاء في دستور المملكة وفي اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- تعديل قانون الأسرة وإلغاء رخص تزويج الأطفال، علما أن هذه الظاهرة تمس أساسا الفتيات؛

- المصادقة على البروتوكول الاختياري التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل الذي يعطي للأطفال إمكانية تقديم شكايات للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل في حالة لم يتم انصافهم على المستوى الوطني؛

مراجعة بعض المصطلحات التشريعية الواردة في مدونة الأسرة وحذف العبارات التمييزية؛

المساواة وعدم التمييز بين الأب والأم في حالة وجود نزاع، والسماح للأم بنقل الأولاد إلى مدارس أخرى تحقيقا للمصلحة الفضلى للطفل مع ضرورة أخذ رأي الطفل؛

على مستوى المؤسسات:

- التسريع بإحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، باعتباره مؤسسة تعمل على تتبع وضعية حقوق الطفل، وتمكينه من الموارد المالية والبشرية الكافية. للإشارة فهذا المجلس هو مؤسسة دستورية نص عليها دستور المملكة لسنة 2011؛
- تحسين جودة خدمات المؤسسات التي تعمل مع الأطفال ضحايا الاعتداءات الجنسية؛
- وضع قاعدة بيانات وطنية لتجميع المعطيات الخاصة بانتهاكات حقوق الطفل وتتبع تطور وضعية الأطفال المودعين في المؤسسات؛
- تحسين خدمات المؤسسات التي تستقبل الأطفال والأخذ بعين الاعتبار توجيهات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛
- دعم الجمعيات التي تعمل مع الأطفال من أجل المساهمة في تحسين الخدمات المقدمة إليهم.

على مستوى السياسات العمومية:

- إشراك الأطفال في إعداد وإنجاز وتقييم المخططات والبرامج الوطنية وفي إعداد التقرير الوطني حول اتفاقية حقوق الطفل؛
- تسريع وثيرة إنجاز السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة 2015-2025 خاصة منها الهدف المتعلق بإحداث آليات حمائية قريبة للأطفال؛
- توسيع حملات التوعية ووضع أرقام طوارئ رهن إشارة الأطفال المعرضين لخطر العنف.

7. الوضعية الحقوقية بشكل عام: 3 محددات، 3 مستويات

تأثرت وضعية حقوق الإنسان في المغرب سنة 2022 بثلاث محددات أساسية هي:

المحدد الأول: استمرار آثار جائحة كوفيد 19 على الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب رغم تراجع مظاهر حالة الطوارئ الصحية. يمكن رصد آثار الجائحة على الولوج للحق في الصحة والحق في التعليم. كرست تجربة التعليم عن بعد بعض التفاوتات بين مختلف فئات الأطفال. من جهة ثانية بدأت آثارها تظهر على مستوى جودة تعلم الأطفال.

كما تأثر الحق في الشغل بسبب إغلاق عدة مؤسسات ومقاولات. وقد تأثرت بشكل ملحوظ قدرة الاقتصاد الوطني على تشغيل الشباب الذين يأتون إلى سوق الشغل.

المحدد الثاني: تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للعديد من دول العالم. لقد لوحظ ارتفاع كبير لأسعار المواد الطاقية والحبوب، مما أدى إلى موجة غلاء غير مسبوقة شكلت ضغطا كبيرا على الحياة اليومية للمواطنات والمواطنين.

المحدد الثالث: تسارع وثيرة التغيرات المناخية التي تعتبر من بين أخطر التهديدات على حقوق الإنسان في العالم المعاصر. مشكل الإجهاد المائي الذي عرفته بلادنا خلال هذه السنة هو مثال حي على تأثير التغيرات المناخية على حياة الإنسان.

ترتسم معالم حقوق الإنسان في المغرب خلال سنة 2022 من خلال ثلاثة مستويات متكاملة:

- المستوى الأول مرتبط بإعادة النظر في أولويات السياسات العمومية، وبشكل خاص في مجالات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.
- المستوى الثاني مرتبط بظهور بعض القضايا الأولوية، كمسألة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، وقضية تكنولوجيا الاتصال والإعلام والعلاقة مع الفضاء العمومي في الأنترنت.
- المستوى الثالث مرتبط بتحديات جديدة فرضت نفسها خلال هذه السنة كالحق في الماء وآثار التغيرات المناخية، وموجة الغلاء وأثرها على القدرة الشرائية.

الحق في الصحة

- سجل المجلس بإيجابية أن الحكومة أخذت بعين الاعتبار الاقتراحات والتوصيات التي جاءت في تقريره حول الحق في الصحة الصادر في فبراير 2022، خلال إعداد مشروع الإصلاح الجديد، سواء على المستوى الاستراتيجي أو على مستوى إجراءات تحسين الولوج إلى الحق في الصحة للجميع.

- كما سجل المجلس إحداث هيئة وطنية مستقلة تعنى بالاستراتيجية الوطنية للصحة بمختلف أبعادها المتعددة والمتداخلة القطاعات؛

- ويؤكد المجلس على أن تحسين مؤشرات الحق في الصحة لا يجب أن يقتصر على تحسين جودة الخدمات وتسهيل الولوج إليها فحسب، بل إنه يتطلب كذلك الاشتغال على محددات أخرى للصحة، وخاصة المحددات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

- وإذا كان المجلس قد سجل بشكل إيجابي المبادرات الحكومية لتسريع إنجاز مشروع تعميم التغطية الصحية، فإنه يرى أن هناك ثلاث تحديات هي:

- **استكمال كل مكونات المشروع الوطني للحماية الاجتماعية:** يسجل المجلس بإيجابية، احترام الآجال التي حددها القانون الخاص بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، ويدعو إلى تعبئة جهود كافة المتدخلين لضمان حق الجميع في العيش الكريم.
- **تمويل تضامني ومنصف ومستدام:** سجل المجلس اعتماد نظام المساهمات لتمويل مشروع التغطية الصحية الإجبارية. كما يدعو إلى توفير الشروط اللازمة لجعل نظام المساهمات مستداما ومنصفا وتضامنيا. ولتحقيق هذا الهدف يؤكد المجلس على المبادئ التالية:
  - تحديد نسبة وشكل مساهمة المستفيدين من التغطية الصحية بما يضمن الاستفادة للجميع، خاصة الفئات الهشة.
  - مراعاة الدخل الحقيقي للأشخاص لتمويل تضامني ومنصف. ويتطلب ذلك الأخذ بعين الاعتبار الفوارق في المداخيل من أجل تحديد المساهمات.
- **تسريع جهود تأهيل المنظومة الصحية:** يسجل المجلس رفع ميزانية قطاع الصحة إلى 28 مليار درهم خلال سنة 2023، إلا أنه يرى أنها لاتزال دون مستوى المعايير التي تحددها منظمة الصحة العالمية التي تحدد ميزانية بين 10 % و12% كحد أدنى. كما يؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير ملموسة لجعل مهن الصحة تجذب أكثر لوقف هجرة الأطباء والممرضين.

- كما أن نجاح تعميم التغطية الصحية يبقى مشروطا بشكل كبير بسياسة دوائية تضمن توفير أدوية ذات جودة وفي متناول الجميع خاصة الفئات في وضعية هشاشة وتطوير البنيات التحتية الاستشفائية والموارد البشرية اللازمة لضمان ولوج فعلي للحق في التغطية الصحية للجميع.

الحق في التربية والتمدرس

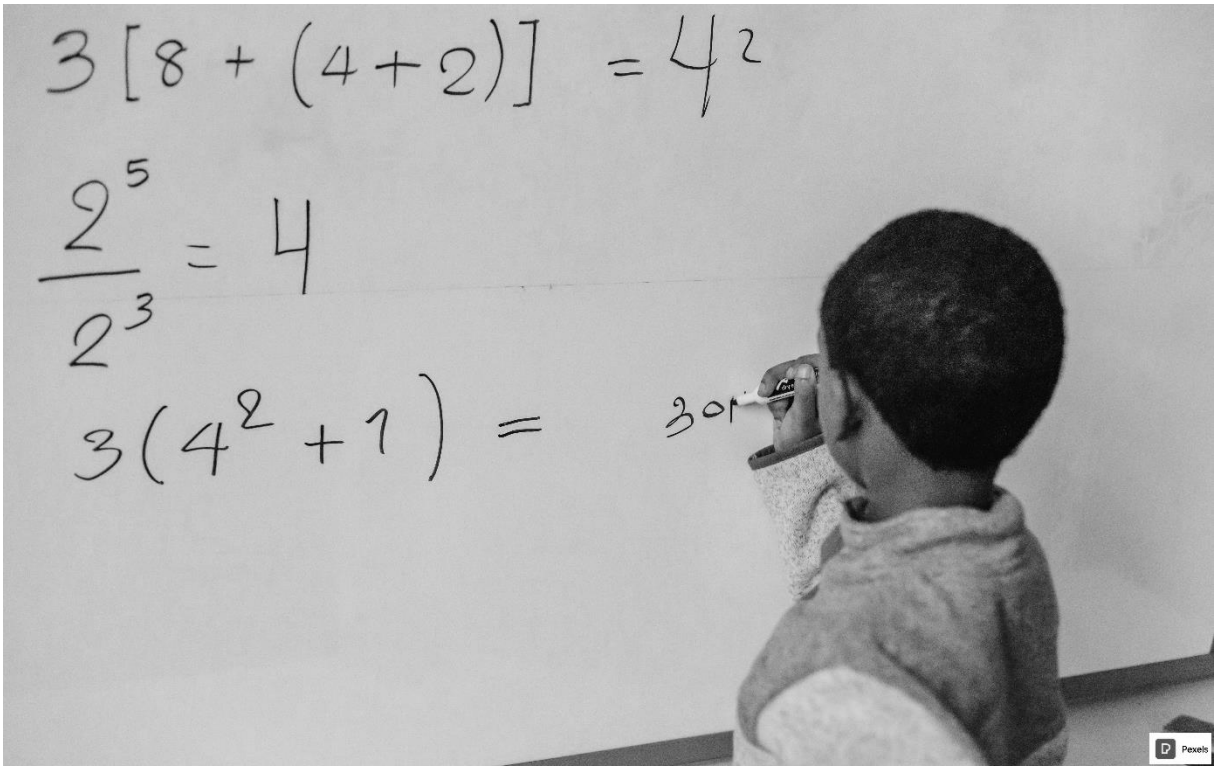

شهدت سنة 2022 إطلاق مشروع جديد لإصلاح التعليم وفق برنامج يمتد من 2022 إلى 2026، في الوقت الذي لايزال فيه النظام التربوي المغربي يعاني من عدة مشاكل (الاكتظاظ والهدر المدرسي والعنف، وضعف التأطير التربوي، إلخ.)

وإذا كانت المدرسة المغربية قد سجلت ارتفاعا في نسبة تمدرس الأطفال ما بين 6 و11 سنة 99,7% خلال الموسم الدراسي 2018-2019، فإن ظاهرة الهدر المدرسي مازالت مستفحلة حيث وصل الرقم إلى 331.558 تلميذ خلال الموسم الدراسي 2021-2022، أي بزيادة تفوق 27 في المائة مقارنة مع الموسم الدراسي 2019-2020.

أما فيما يتعلق بالتعليم الأولي، فقد سجلت الإحصائيات تفاوتا كبيرا في الولوج إليه. وقد سبق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وأن أكد في تقريره السنوي لسنة 2020 على أهمية نجاح استراتيجية تعميم التعليم الأولي في تحسين جودة منظومة التربية والتكوين ككل والحد من الهدر والانقطاع المدرسيين، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تتمكن لحد الآن من رفع تحديات التعميم (إشكالية البنيات التحتية) والجودة (إشكالية المناهج) وتجاوز التفاوتات بجميع مستوياتها.

سجل المجلس كذلك اختلال التوازن بين القطاعين العمومي والخصوصي. إن تزايد خوصصة التعليم في ظل الصعوبات التي تواجهها المدرسة العمومية، يجعل المنظومة التربوية تتجه بشكل تدريجي نحو ثنائية مدرسة خصوصية للفئات الميسورة ومدرسة عمومية للفئات الفقيرة والهشة. كما تطرح الخوصصة تحديات حقيقية فيما يتعلق بالمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين دون تمييز.

تواجه المدرسة المغربية تحديات أخرى على مستوى تأهيل الرأسمال البشري للمساهمة في برامج التنمية. ويظهر ضعف الرأسمال البشري الوطني بشكل مبكر في ضعف المستوى التعليمي لدى التلاميذ في مختلف أسلاك التعليم.

فيما يتعلق بالبنية التحتية المدرسية أي المدارس والتجهيزات، فإنها لاتزال تعاني من نواقص كثيرة، خاصة على مستوى التجهيزات الأساسية كالكهرباء والماء الصالح للشرب والمرافق الصحية.

يرى المجلس أن نجاح جهود تنفيذ الرؤية الاستراتيجية (2022-2026) لضمان الحق في تعليم ذي جودة للجميع، يتوقف بشكل كبير على التغلب على هذه العوائق، وهو ما يقتضي الانطلاق من خمس أفكار أساسية:

- استحضار مشاريع الإصلاح السابقة: العمل على تقييم دقيق لكل مبادرات الإصلاح السابقة لضمان نجاح المشروع الجديد.
- مسؤولية الدولة في ضمان الحق في التعليم للجميع: ينبغي أن يشكل مشروع إعادة بناء المدرسة العمومية النواة الصلبة أساس ورش إصلاح التعليم باعتباره حقا تضمنه الدولة للجميع دون تمييز إلى غاية نهاية السلك الثانوي من التعليم الأساسي. ويتطلب تحقيق هذا الهدف البحث عن إمكانية إدماج القطاع الخاص في المنظومة التربوية الوطنية باعتباره يقدم خدمة عمومية بتكامل مع القطاع العام.
- ربط معوقات الحق في التعليم بقطاعات أخرى: لا ينبغي أن تقتصر مداخل الإصلاح على المنظومة التربوية فقط، بل يجب استحضار المشاكل المرتبطة بعلاقة هذه المنظومة مع المحيط المجتمعي للمدرسة.

- ضرورة الوعي بأهمية العلاقة بين الحق في التعليم وباقي الحقوق الأخرى: إذ أن التغلب على العوائق الأخرى للحق في التعليم ينبغي بالضرورة أن يأخذ بعين الاعتبار الطابع العام لهذا الأخير. فالحق في التعليم يشكل في الواقع شرطا أساسيا للولوج للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى.
- الحق في التعليم هو رهان تنموي: التفكير في الإشكالات المرتبطة به يجب أن يتم مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية المستدامة.

الحق في الحماية الاجتماعية

- سجل المجلس صدور قانون إطار متعلق بالمنظومة الصحية الوطنية بتاريخ 9 ديسمبر 2022 الذي يمكنه أن ينهض بالحماية الاجتماعية. بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان فإن التطبيق الجيد لمشروع الحماية الاجتماعية يتوقف على إعداد سجل وطني للسكان.

- سجل المجلس أهمية برنامج الحماية الاجتماعية وينوه بالعمل الذي تقوم به مختلف الجهات لتنزيله. كما يرى المجلس ضرورة سن قوانين مناسبة لذلك واحترام الآجال التي حددها ي القانون الإطار السالف الذكر.

- سجل المجلس بإيجابية عملية نقل الفئات في وضعية هشة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية "راميد" إلى نظام التأمين الاجباري الأساسي عن المرض. كما أنه يدعو مختلف الفاعلين إلى مواكبة هذه الفئة في المراحل الأولى من هذا الانتقال لدعم الاستفادة من حقوقها الكاملة التي يوفرها لها مشروع الحماية الاجتماعية.

التغيرات المناخية والحق في بيئة نظيفة ومستدامة

- تميزت سنة 2022 بجفاف حاد ساهم في استفحال ظاهرة الإجهاد المائي بشكل لم يسبق له مثيل في المغرب منذ 40 سنة. لم يتجاوز معدل التساقطات المطرية 199 ملمترا في نهاية ماي 2022 مسجلا بذلك انخفاضا بلغت نسبته 44 في المائة مقارنة بالموسم الماضي.

- رغم وجود استراتيجية استعجالية لمواجهة الإجهاد المائي، فإن حدة الخصاص دفعت السلطات العمومية إلى التفكير في اعتماد تدابير استعجالية غير مسبوقة، كاللجوء لقطع الماء لترشيد استهلاكه، بعدما تراجعت نسبة ملأ السدود إلى أدنى مستوياتها، حيث لم تتجاوز 32,7 في المائة في مارس 2022.

وإذا كانت أسباب الإجهاد المائي في المغرب متعددة، فإن الحاجة تبدو ملحة إلى القيام بتقييم للتجربة المغربية في مجال تدبير المخاطر المرتبطة بقلة المياه من أجل إيجاد حلول مستدامة لضامن الحق في الماء للجميع. ولبلوغ هذه الغاية يقترح المجلس أربع مسارات مندمجة ومتكاملة كأساس لبناء سياسة مائية قادرة على الصمود في وجه التهديدات غير المسبوقة التي يواجهها الأمن المائي للمغرب:

- التغيرات المناخية كمعطى هيكلي في السياسة المائية؛
- التأثير في نمط الاستهلاك المنزلي وتغيير الثقافة الاستهلاكية التي تحددها معادلة الثمن والقيمة؛
- إعادة النظر في طرق التدبير المعتمدة على مستوى التخطيط والتنفيذ لمواجهة الاجهاد المائي؛
- تعزيز قدرة المواطنين على الولوج إلى الحق في الماء.

توصيات تقرير 2022

أولا: في مجال التفاعل مع المنظومة الدولية لحقوق الإنسان

- تسريع المصادقة على البروتوكول الثالث الملحق باتفاقية حقوق الطفل الذي يعطي للطفل إمكانية تقديم شكاية للجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛

- تسريع المصادقة على اتفاقية مجلس أوروبا لانزاروتي (lanzarote) الخاصة بحماية الأطفال من العنف الجنسي والتكفل بهم؛

ثانيا: على مستوى الإطار القانوني

- إلغاء عقوبة الإعدام من مدونة القانون الجنائي؛
- مراجعة قانون مدونة الأسرة بما يتماشى مع المقتضيات الدستورية المتعلقة بحقوق الطفل والمرأة والاتفاقيات الدولية؛
- الحد من الإفلات من العقاب في قضايا العنف ضد الفتيات والنساء؛
- إلغاء جميع المقتضيات القانونية التمييزية ضد المرأة من أجل إعمال مبدأي المساواة والمناصفة؛
- وضع قانون خاص بالأشخاص المسنين يتلاءم مع المعايير الدولية؛
- اعتماد قانون خاص بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب لضمان حقوق المهاجرين؛
- اعتماد قانون خاص بشروط اللجوء لضمان الاعتراف بوضعية لاجئ التي تمنحها الأمم المتحدة؛
- اعتماد قانون خاص بالاضطرابات العقلية وحماية الأشخاص المصابين بها وملاءمته مع توصيات المجلس؛

ثالثا: على المستوى المؤسساتي

العمل على إحداث المؤسسات الدستورية التالية:

- المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة؛
- المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعوي؛
- الهيئة المكلفة بالمناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز؛

- المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية؛

رابعا: على مستوى السياسات العمومية والبرامج

- تحيين خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان مع مراعاة التحديات الجديدة؛
- اعتماد استراتيجية وطنية للصحة ترتكز على مقاربة حقوق الإنسان؛
- تقييم مشروع إصلاح التعليم (2022-2026) على اعتبار أن الدولة هي المسؤولة عن ضمان الحق في التعليم للجميع؛
- التقيد بالآجال القانونية للإجابة على الشكايات التي يحيلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان واتخاذ التدابير اللازمة في القضايا التي يكون فيها الخرق واضحا والمسؤولية ثابتة؛
- نشر نتائج أبحاث السلطات العمومية بخصوص المس بالحق في السلامة الجسدية؛
- تنفيذ التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026 الخاصة بتعزيز الحق في الحصول على الماء؛
- تعزيز جهود تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية في المدارس والجامعات والمحاكم والإدارات؛
- تعزيز المبادرات الرامية إلى تقوية قدرات المكلفين بتنفيذ القانون في مجال حقوق الإنسان؛

دليل المصطلحات

- **طفل:** حسب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، هو كل إنسان أقل من ثمانية عشر سنة.
- **اتفاقية حقوق الطفل:** هي اتفاقية دولية تجمع كل حقوق الطفل. صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1989. صادقت عليها المملكة المغربية سنة 1993.
- **لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل:** هي اللجنة التي تراقب تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل على المستوى الدولي، وهي مكونة من 18 خبير.
- **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:** هو الوثيقة المرجعية لحقوق الإنسان اعتمدته الأمم المتحدة سنة 1948.
- **مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان:** هي مؤسسة تابعة للدولة ومستقلة تعمل على الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها أي تنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- **الدستور:** النص القانوني الأسمى في البلاد يحدد القواعد القانونية لنظام الدولة ويقسم السلط.
- **الانتهاك:** عدم احترام الدولة أو من يمثلها لحق من حقوق الإنسان.
- **الاجهاد المائي:** هو قلة المياه الناتج عن بداية عدم التوازن بين حاجيات البلد من المياه والموارد المائية الموجودة.
- **الآلية الوطنية لتظلم الأطفال ضحايا انتهاكات حقوق الطفل:** هي هيئة خاصة بحماية حقوق الطفل تتلقى شكايات الأطفال وتعالجها يحتضنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.
- **مجلس النواب:** هو مؤسسة دستورية تشكل مع مجلس المستشارين برلمان المملكة المغربية. يمارس مجلس النواب السلطة التشريعية أي أنه يعد القوانين ويراقب عمل الحكومة ويقيم السياسات العمومية.

- **مجلس المستشارين:** هو الغرفة الثانية من البرلمان المغربي بعد مجلس النواب، يتكون من منتخبين من المنظمات المهنية، وممثلي الغرف المهنية وممثلي الجماعات الترابية.

- **الجريدة الرسمية:** جريدة تصدرها الأمانة العامة للحكومة تدرج فيها القوانين والمراسيم والقرارات الحكومية الصادرة، والأحكام القضائية والإعلانات الرسمية.

- **المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة:** هو مؤسسة دستورية مستقلة، مهمتها تتبع وضعية الأسرة والطفولة ويقدم اقتراحات للنهوض بوضعية الأسرة والطفولة.

- **السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة:** هي سياسة وطنية تم إعدادها سنة 2014 بمشاركة كل الفاعلين المعنيين بما فيهم الأطفال، وتمتد من سنة 2015 إلى سنة 2025. الهدف منها هو تعزيز وقاية وحماية الأطفال من العنف بكل أشكاله.